لاتّحادان المصري والأردني يتابعان تداعيات الحرب الروسيّة – الأوكرانيّة على التأمين البحري.. شركات الإعادة عدّلت العقود وكلفة الشحن مرجّحة للارتفاع ربطًا بسعر النفط

غلاف نشرة الاتحاد المصري للتأمين

تداعيات الحرب الروسيّة – الأوكرانيّة على التأمين البحري، كانت في صدارة انشغالات الاتّحادَيْن المصري والأردني لشركات التأمين. فالأوّل خصّص نشرة العدد 230 (13 آذار 2022) للحديث عن "أخطار الحرب على التأمين البحري" مع ملخّص وُزّع على وسائل الإعلام، أمّا الثاني فأصدر نشرة إرشاديّة بهذا الخصوص بإشراف دائرة الدراسات والتدريب التابعة له، تضمّنت الانعكاسات العالميّة الخطيرة على جميع المستويات السياسيّة والاقتصاديّة والتجاريّة، بما في ذلك تأثيرها على قطاع التأمين والشحن، وبخاصّة التأمين البحري.

بداية، ماذا في ملخّص النشرة الرقم 230 العائدة للاتّحاد المصري للتأمين؟

في ما يلي أبرز ما تضمّنت:

– أن لاندلاع الحرب الروسية – الأوكرانية آثارًا مباشرة على أسواق التأمين، لاسيما على فرعَيْ التأمين البحري وتأمين الطيران. فالتأمين البحري، أوّلاً، يُعدّ تأميناً إستثنائياً في تغطيته أخطار الحروب التي ينظر إليها أخطارًا عامة. ومن أهمّ أسباب عدم اعتبار أخطار الحروب من الأخطار العامة المستثناة في التأمين البحري، هو أن تلك الأخطار لا تتّسم بالتركيز الذي تتّسم به في تأمينات الممتلكات بسبب الطبيعة المتحرّكة للسفن والتي تنفي فكرة التراكم في غالبية مراحل الرحلة البحرية، عدا مرحلة الرسو بالموانئ. ومن المعروف أنّ أخطار الحروب هي الناشئة من استخدام أسلحة أو معدات حربية، سواء أعلنت الحرب أم لم تعلن. وتغطي وثيقة هذه الأخطار الألغام المتروكة من حروب سابقة، وكذلك الخسائر التي تنشأ للبضائع المنقولة بحراً جرّاء استخدام سلاح حربي حتى خلال مناورة بدون إعلان حالة الحرب.

غلاف النشرة الإرشادية رقم 7

وممّا لا شــك فيه أن حالة الحرب تعمل على زيادة الخطر البحري، إذ أنها تجعل ظروف الملاحة أكثر صــعوبة، ولذلك تُغطّى الأخطار بموجب شــروط المجمّع لتأمين الحروب والتي تســتخدم كتغطية تكميلية لشــروط المجمع لتأمين البضــائع ، وبالتالي فلا تمنح تغطية أخطار الحروب كتغطية مســتقلة في التأمين البحري. وتشــمل التغطية المكفولة بهذه الشروط ما يلي:

- الحرب والحرب الأهلية والثورة والعصـيان والتمرّد والمنازعات الأهلية التي تنشـأ عن ذلك، أو أي فعل معادٍ بواسطة أو ضد قوة معادية.
- الإستيلاء والحجز والقبض والإيقاف والمنع وما ينشأ عنها أو عن محاولة القيام بها.
- الألغام أو الطوربيدات أو القنابل أو أي أسلحة حربية أخرى متروكة.

ويقتصــر نطاق تغطية أخطار الحرب على التقليدية منها بحيث لا تمتدّ للحرب النووية او البيولوجية أو الكيماوية أو الإلكترونية.

ويقوم اكتتاب أخطار الحروب على تقييم دقيق وســريع للمناطق الأكثر خطورة فى العالم. وتظلّ التغطية ســارية بشــروط وأســعار يتمّ تحديدهما من قبل مكتتبي التأمين، وقد أعلنت اللجنة المشــتركة للبضــائع أن الموقف فى أوكرانيا شـديد الخطورة ومتطوّر بشـكل سـريع، كما أخطر الصـندوق العربي لتأمين أخطار الحرب أعضـاءه من الشــركات العاملة بأســواق التأمين العربية باســتثناء منطقة البحر الأســود من تغطية مخاطر الحرب إثر تداعيات الحرب الروسية على أوكرانيا.

تأمين ومصارف

الاتحـاد الأردنـي لشـركـات التـأمين
Jordan Insurance Federation

تداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية على التأمين البحري و سلاسل التوريد عالميًا

- في الـ ١٥ من شهر شباط (فبراير) ٢٠٢٢؛ أضيفت المياه الأوكرانية والروسية في البحر الأسود وبحر آزوف إلى قائمة المناطق المعرضة للخطر، وذلك بقرار من اللجنة الحربية المشتركة، التي تضم ممثلين عن "Lloyd's of London & International Underwriting Association of London".

- ونقلت شركات التأمين على السفن معدل قسط التأمين الإضافي لمدة سبعة أيام بعد الغزو الروسي لنسبة تصل الى ١٪ و٢٪ من تكاليف التأمين، وفقًا لمعدلات إرشادية من مصادر التأمين البحري العالمية.

- اذا" فنحن مقبلون على جولة أخرى من الارتفاعات في أسعار التأمين و الشحن، فالبحر الأسود وبالخصوص المياه الإقليمية الروسية وبحر آزوف والمجال الجوي الأوكراني يُصنَف كمنطقة مرتفعة الخطورة وهذا رفع أقساط التأمين المطلوبة لشحن البضائع أو نقلها عبر هذه المياه ومن غير الواضح إلى متى سيستمر هذا التغيير.

- أسواق إعادة التأمين العالمية أصدرت تعديلات على عقود التأمين البحرية المفتوحة على البضائع وعقود أجسام السفن على السواء باستثناء مخاطر الحرب والإضرابات وأعمال الشغب والاضطرابات المدنية بداخل أوكرانيا ومياهها الاقليمية تمامًا.

- وبموجب ملحق بند الإلغاء لمخاطر الحرب والإضرابات المعمول به في عقود تأمين الحرب والذي تم اصداره مؤخرا"، سيتم الاتفاق مسبقا" على أي شحنات مستقبلية تمر ضمن المياه الإقليمية الروسية في البحر الأسود وبحر آزوف من قبل أسواق التأمين / إعادة التأمين.

- إنّ معظم الشحن الآتي من أوكرانيا وروسيا هو شحنات قمح وشعير وأسمدة، حيث تعتبر روسيا وأوكرانيا واحدة من سلاسل إمداد الغذاء في العالم ويصدران الآن ما نسبته ٢٩٪ من القمح العالمي و ١٨٪ من الذرة العالمية و٨٠٪ من صادرات زيت عباد الشمس العالمية.

- حتى الآن لم نلمس تداعيات الحرب هذه بعد، فيما يتعلق بشحن الحاويات، ولكن السؤال هنا، ماذا إذا تطورت الأحداث إلى أبعد من ذلك؟

- هناك عدة آراء تؤكد أن شحن الحاويات لن يتأثر، لأنّ معظم الشحنات للسلع الأخرى تأتي من دول غير أوكرانيا وروسيا، إذ تتصدّر الصين الدول الموردة إلى الأردن، تليها الدول الأوروبية البعيدة عن مناطق النزاع، ومن ثم الدول العربية.

- كلفة الشحن من ناحية أخرى مرجّحة للارتفاع طالما سعر النفط يرتفع، حيث سجّلت أسعار النفط ارتفاعاً كبيراً لتكسر حاجز ١٣٠ دولار للبرميل، على خلفية بدء العملية العسكرية الروسية ضد الأراضي الأوكرانية.

- اللجنة التنفيذية للجنة التأمين البحري في الاتحاد الأردني لشركات التأمين وانطلاقا من واجبها الفني تجاه الشركات العاملة في سوق التأمين الأردني، ترغب بالتأكيد على ايلاء هذا الموضوع الاهتمام المناسب الذي قد يكون له انعكاسات على أقساط التأمين البحري وضرورة إعلام عملاء شركات التأمين بالمستجدات التي طرأت وتأثيراتها على التغطية التأمينية للعقود المبرمة.

الاطّلاع على هذه المعلومات بالدخول إلى موقع الاتحاد الاردني

من جهة أخرى، أكد الاتحاد المصري للتأمين على أن صناعة التأمين هى صناعة عالمية بالأساس وتمثل ضلعاً أساسياً ضمن أضلاع الاقتصاد العالمي، وستتأثر بكل تأكيد مالم تتوقّف الحرب. ويكفي أن نذكر أن سوق التأمين الإنكليزي وهو أحد أكبر وأهم أسواق التأمين فى العالم، أعلن فور اندلاع الحرب أن المناطق البحرية فى أوكرانيا وروسيا هي مناطق خطرة، وهو ما يعني بلغة التأمين إرتفاع أسعار التأمين البحري بشكل كبير وخاصة فى هذه المناطق البحرية. كما شكّلت هيئة اللويدز في لندن لجنة لمتابعة الأحداث الجارية بين البلدين الجارين روسيا وأوكرانيا وتقييم الموقف أولا بأول. ويحرص الاتحاد المصري للتأمين، في هذا المحال، على متابعة التطورات ورصد أهم التداعيات المحتملة للحرب.

هذا بالنسبة لنشرة الاتّحاد المصري للتأمين. أمّا دائرة الدراسات والتدريب في الاتّحاد الأردني، فقد أصدرت بالتعاون والتنسيق مع لجنة التأمين البحري، نشرة الكترونيّة للتوعية حملت الرقم 7 وعنوانًا حول "تداعيات الحرب الروسيّة – الأوكرانيّة على التأمين البحري وسلاسل التوريد عالميًا".

أهمّ ما جاء في هذه النشرة:

- أنّ البحر الأسود وبحر آزوف أضيفا إلى قائمة المناطق المعرّضة للخطر.
- زادت تكاليف التأمين على السفن بنسبة 1 إلى 2 بالمئة، وفقًا لإرشادات مصادر التأمين البحري العالميّة.
- نحن مقبلون على جولة من الارتفاعات من أسعار التأمين والشحن.
- أسواق إعادة التأمين العالميّة عدّلت ببنود عقود التأمين البحريّة سواء لتغطية البضائع أو أجسام السفن، باستثناء مخاطر الحرب والاضطرابات وأعمال الشغب بداخل أوكرانيا ومياهها الإقليميّة.
- معظم الشحن الآتي من أوكرانيا وروسيا هو قمح وشعير وأسمدة، فماذا لو تطوّرت الأحداث إلى أبعد من ذلك؟
- هناك آراء تؤكّد أنّ شحن الحاويات لن يتأثّر لأنّ سلعًا أخرى تأتي من دول غير أوكرانيا وروسيا (الصين مثلاً، تليها الدول الأوروبيّة البعيدة عن مناطق النزاع، ومن ثمّ الدول العربيّة).
- كلفة الشحن مرجّحة للارتفاع طالما سعر النفط يرتفع بعدما كسر حاجز الـ 130 دولارًا للبرميل.
- سيتابع الاتّحاد الأردني إعلام عملاء شركات التأمين بأيّ مستجدّ يطرأ وتأثيره على التغطية التأمينيّة للعقود المُبرمة. ولمزيد من التفاصيل يمكن الدخول على العنوان التالي: gif.jo.